



النشاط البنكي في ظل الرقمنة (العراق حالة دراسية)

أ.د. ليلي بديوي خضير
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد
Prof.D. Layla Badawi Khudair
College of Administration and Economics /
University of Kufa
Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

المستخلص

تعكس أنظمة الدفع الالكترونية درجة التطور في القطاعات الاقتصادية وبالاخص القطاع المصرفي لذا سعت البنوك المركزية في العديد من الدول الى تطوير وتعزيز أنظمة الدفع الالكترونية لضمان الكفاءة والشفافية والسرعة في التحويلات المالية ، وعمل البنك المركزي العراقي على تطوير وتكامل البنى التحتية الالكترونية منذ عام 2004 وبدا التطبيق الفعلي لنظام المدفوعات في عام 2006 ، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على اسلوب الشراكة مع المجهزين للتكنولوجيا واعتماد الادارة القوية للمشاريح من اجل التطبيق الامثل لها. فقد سعى الى امتلاك اكثر أنظمة الدفع تطورا والتي شملت نظام التسوية الاجمالية الانية (Rtgs) ، ونظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) ، ونظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (IBCS) ، ونظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) الذي يشمل المقسم الوطني للدفع بالتجزئة (INRS) ونظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال (IIMPS) لتحويل الاموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ الالكترونية المفتوحة بين مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال، وفي ظل مدة الزمنية القصيرة الا انها حققت شمولية في وصول الخدمات المصرفية لاغلبية شرائح المجتمع بالرغم من العقبات التي واجهت تطبيقها واستمرار تقديمها والتي شملت معوقات تكنولوجية وصعوبات الاتصال وانعدام الثقافة المصرفية والتكنولوجية لدى العديد من فئات المجتمع ورغبتهم في الحصول على مستحقاتهم بطريقة تقليدية ، وانعكس هذا التطور الرقمي في ارتفاع مؤشرات البنك التجارية فارتفعت الودائع والائتمان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

النقدي وبقية المؤشرات بصورة ملحوظة، وقد اوصى البحث الى ضرورة التوسع في مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية في مجال الصيرفة الالكترونية وتهيئة البنى التحتية كوسائل الاتصال والعمل على تدريب الكوادر الفنية لادارة اجراءات الاتصالات والسعي الى نشر الثقافة المصرفية الالكترونية وايصالها الى غالبية السكان .
الكلمات المفتاحية :- النشاط البنكي ، التحول الرقمي ، الصيرفة الالكترونية.

Banking activity in light of digitization (Iraq is a case study)

Abstract

Traditional banking services are no longer able to reach a large segment of the population efficiently, with high quality, and with great speed. Therefore, modern banking services have been developed and activated through the information network (the Internet), whose functions are focused on providing the electronic money transfer service and electronic payment methods in a way that ensures easy access to them. At low cost and quality, which are factors that attract the customer, and for the purpose of knowing the procedures adopted by the Central Bank of Iraq to transform from traditional methods of managing banking work to modern methods, the procedures for implementing electronic banking in Iraqi banks were discussed and the extent to which members of society obtain it and the impact of these procedures on the activity Commercial banks operating in the Iraqi economy. The research recommended the necessity of expanding to keep pace with global technological developments in the field of electronic banking, preparing infrastructure such as means of communication, working

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكاميل العلوم الادارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

on training technical personnel to manage communications procedures, and seeking to spread the electronic banking culture. This digital development was reflected in the rise in the bank's commercial indicators, as deposits, cash credit, and the rest of the indicators increased significantly.

Keywords: banking activity, digital transformation, electronic banking

المقدمة :

انسجاما مع التطورات المصرفية التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظهور المصارف الالكترونية التي تقدم خدمات مزدوجة تدمج بين الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الحديثة عن طريق شبكة المعلومات (الانترنت) والتي تتركز وظائفها في تقديم خدمة التحويل الالكتروني للاموال ووسائل الدفع الالكتروني بما يضمن سهولة الوصول للخدمات المالية والمصرفية والشراء عن طريق الانترنت فضلا عن ما تتميز به من انخفاض التكلفة وجودة الخدمات المقدمة والتي تعد عوامل جذب للعميل ، واكب البنك المركزي العراقي التطورات المصرفية في العالم من خلال دوره باعتباره الجهة المسيطرة في امتلاك النظام وتشغيله وادارة حسابات التسوية للمشاركين بما يضمن سلامة وكفاءة انظمة الدفع وبدا البنك المركزي العراقي منذ عام 2004 في انشاء وتطوير البنى التحتية لانظمة الدفع الالكتروني التي اطلقت في عام 2006 من خلال اجراءات تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد ال (IBAN) والسعي الى جعل نظام المدفوعات يتلائم مع المعايير الدولية للبنك الدولي والبدء بمشروع دفع رواتب المواطنين المدنيين من خلال الدفع الالكتروني ،فضلا عن انشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي بتاريخ 2018/5/17 والذي يمثل حلقة استشارية لدعم البنك المركزي ووضع استراتيجيات تطوير انظمة الدفع والتسوية ومتابعة ،وتناولت البحث اربع محاور شمل المحور الاول اطار مفاهيمي للصيرفة الالكترونية فيما جاء المحور الثاني



ليسلط الضوء على اهم اجراءات رقمنة القطاع المصرفي في العراق وركز المحور الثالث على ابرز المعوقات والتحديات التي واجهت تطبيق الرقمنة وتناول المحور الرابع تطور نشاط ومؤشرات البنوك التجارية واوصى البحث بضرورة الوقوف على ابرز المعوقات التي تواجه التوسع في اجراءات التحويل الشامل للصيرفة الالكترونية والسبل الكفيلة لمجابهة التحديات والمخاطر المحتملة .

اهمية البحث توافقا مع التحولات التكنولوجية العالمية وخصوصا في القطاع المصرفي ولجعل القطاع المصرفي في العراق يواكب التطورات المصرفية العالمية اعتمد البنك المركزي العراقي العديد من الاجراءات للتحول من الطرق التقليدية في ادارة العمل المصرفية الى الطرق الحديثة باستخدام احدث الوسائل التكنولوجية لذا جاءت اهمية البحث للتعرف على اجراءات تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي العراقي ومدى فعالية اقبال الخدمات المصرفية للمواطنين بالسرعة والدقة . واستجابة نشاط البنوك التجارية لهذا التحول .

مشكلة البحث تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات الاتية

1- هل حققت الصيرفة الالكترونية في العراق نتائج في وصول خدماتها مصرفية الى افراد

المجتمع

2- هل واجه تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية صعوبات ومعوقات

3- هل انعكس تطبيق اجراءات الرقمنة على نشاط البنوك التجارية

هدف البحث يشمل التعرف على اجراءات تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية ومدى وصول الخدمات المصرفية بسهولة الى افراد المجتمع وانعكاس هذه الاجراءات على نشاط البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث تعتمد هذه الدراسة على عدة فرضيات

1- يوجد تحول في المصارف العراقية نحو استخدام الصيرفة الالكترونية

2- قيام البنك المركزي العراقي بتهيئة البنى التحتية اللازمة لتفعيل تطبيق الصيرفة

الالكترونية

3- انعكس التحول الرقمي الى تطور في مؤشرات البنوك التجارية



4- واجه تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية عدة عقبات وتحديات

المحور الاول :- الصيرفة الالكترونية

بدا ظهور الصيرفة الالكترونية منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم والذي تزامن مع ظهور النقود الالكترونية ويتضمن العمل المصرفي الالكتروني كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية او المؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية والعمليات التي يقوم بها مصدري البطاقات الالكترونية ويتم تنفيذها والترويج لها او عقدها الكترونيا باستخدام الهاتف والحاسوب والصراف الالي (شندي، 2011، ص7) ، ويقصد بالصيرفة الالكترونية تقديم الخدمات المالية عن بعد اذ يتمكن العميل من ادارة حساباته وانجاز اعماله المتصلة بالمصرف من خلال شبكة الانترنت بدون الالتزام بوقت او مكان محدد، وحددت جهات الاشراف والرقابة الامريكية ثلاث صور اساسية للبنوك الالكترونية تشمل (يوسف السعيدى، ص288):-

1- الموقع المعلوماتي ويمثل الحد الأدنى للنشاط الالكتروني اذ يقدم البنك المعلومات عن برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية فقط .

2- الموقع الاتصالي يتم من خلاله تبادل الاتصالات بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات ونماذج على الخط او تعديل القيود والحسابات .

3- الموقع التبادلي يمارس خدماته وانشطته في بيئة الكترونية اذ يسمح للزبون الوصول الى حساباته وادارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير او اجراء كافة الخدمات الاستعلامية والحوالات بين حسابات مع داخل البنك او جهات خارجية .

المحور الثاني : اجراءات تطبيق بيئة صيرفية الكترونية في المصارف العراقية

تعكس انظمة الدفع الالكترونية درجة التطور في القطاعات الاقتصادية وبالاخص القطاع المصرفي لذا سعت البنوك المركزية في العديد من الدول الى تطوير وتعزيز انظمة الدفع الالكتروني لضمان الكفاءة والشفافية والسرعة في التحويلات المالية ، وعمل البنك المركزي العراقي على تطوير وتكامل البنى التحتية الالكترونية منذ عام 2004 وبدا التطبيق الفعلي لنظام المدفوعات في عام 2006 ، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على اسلوب الشراكة مع المجهزين للتكنولوجيا واعتماد



الإدارة القوية للمشاريع من أجل التطبيق الأمثل للمشاريع. ويتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة الآتية

1- **نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS):** - يعمل هذا النظام لضمان تسوية اوامر الدفع العالية القيمة الصادرة من قبل المشاركين وتكون التبادل بينهم بصورة فعلية ومستمرة خلال يوم العمل وتم اشراك جميع المصارف في هذا النظام بالاضافة الى وزارة المالية منذ اب عام 2006 ، ليبلغ عدد المشتركين في النظام عام 2018 (70) مصرف ووزارة المالية وهيئة التقاعد الوطنية ودائرة رعاية القاصرين(البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص61) ، ارتفع عدد الجهات المرتبطة بالنظام الى(75) مصرفا اضافة الى الجهات المذكورة اعلاه و و الشركة العامة للبريد والتوفير في عام 2020، ليبلغ عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الاجمالية في عام 2020 (51,337) تحويل بالدينار العراقي و(22,637) تحويل بالدولار الامريكي البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص69)

2- **نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH):** -تم تشغيل النظام في 2006/9/14 لتتمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل اوامر الدفع فيما بينها بطريقة آلية اذ يتم عملية تبادل ملفات اوامر الدفع بين المشاركين واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين ونقل صافي اوامر التسوية (NSI) الى نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) يشمل النظام الفقرات الآتية(البنك المركزي العراقي، 2012 ص64)

- اوامر دفع واطئة القيمة

- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(GEP) والتي بدأ العمل بها في 2011 وهي جزء من نظام المقاصة الآلية يتم من خلالها تبادل بيانات وصورة الصكوك الكترونيا ويحفظ اصل الصك في الفرع المودع فيه بلغ عدد المشاركين فيه27مصرفا اضافة للبنك المركزي العراقي(البنك المركزي العراقي، 2012 ص64)؛ وارتفع العدد الكلي للمصارف المشاركة في عام 2020 الى 73 مصرف ليبلغ عدد فروع المصارف المشاركة 789 فرعا في النظام اما عدد التحويلات فتوزعت بين تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) وتحويلات الصكوك الالكترونية (CH) وكما يلي (البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص70)



- بلغ عدد تحويلات اوامر الدفع دائنه في نظام المقاصة الالكترونية 6320751 تحويل بالدينار العراقي و15316 تحويل بالدولار الامريكي
- بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية 464465 صك بالدينار العراقي 2056 صك بالدولار الامريكي
- 3- نظام المقاصة بين فروع المصرف الواحد IBCS :- يمثل نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لاتملك انظمة مصرفية شاملة اذ يوفر معلومات للادارة العامة للمصرف تتسم بكفاءة والدقة والشفافية ويوفر قاعدة بيانات يستفاد منه في عمليات المطابقة والتدقيق وبلغ عدد المقاصة 5 مصارف وعدد الفروع 361 فرع كما بلغت التحويلات المالية عن طريق اوامر الدفع الدائنة الى 17646418 تحويل بالدينار العراقي و358 تحويل بالدولار وبلغ تحويلات الصكوك الالكترونية 412114 صك بالدينار العراقي و37 صك بالدولار الامريكي (البنك المركزي العراقي، 2020)
- 4- نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) :- يسيطر البنك المركزي على تشغيل نظام الدفع بالتجزئة لما يمتلكه من حيادية في ادارته ويتضمن هذا النظام اصدار نظام الدفع الالكتروني للاموال والذي يشمل عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني ومنح التراخيص ويتخصص في انشاء نظام المقسم الوطني للبيع بالتجزئة لتحويل الاموال الكترونيا الى نقاط البيع والصراف الالي اضافة الى انه نظام تشغيل متبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق يوفر هذا النظام فرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقاله للوصول الى الادوات المتكاملة والاكثر حداثة للمدفوعات النقدية ويساهم في تنمية القطاع المصرفي وتسهم ادوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص وتنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد فضلا عن خلق جو تنافسي بين المصارف لتقديم خدمات جديدة للزبائن مما ينعكس بالايجاب على الصناعة المصرفية (البنك المركزي العراقي، 2014، ص 103). وتعد اجراءات توطين الرواتب من ابرز الاجراءات التي شعر بها اغلبية افراد المجتمع وشملت شرائح واسعة من المجتمع وسندرجها بالتفصيل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

- **توطين رواتب موظفي الدولة:** اذ تم فتح حسابات مصرفية للعديد من الوحدات الانفاقية للتحول من الدفع نقدا الى الدفع الالكتروني استنادا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء وبموجب القرار 281 في 2017. وكالاتي، (البنك المركزي العراقي، 2020، ص 73)
 - بلغ عدد الموظفين الموطنة رواتبهم (867.6) الف موظف حكومي
 - توطين رواتب الموظفين والمراتب في وزارة الدفاع والداخلية في عام 2020 ليلبغ عدد المنتسبين الذين تم توطين رواتبهم (302.4) الف منتسب في العام ذاته
 - توطين مستحقات هيئة التقاعد الوطنية (608.9) الف مستفيد بموجب قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء (270)
 - بلغت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2020 (4,953,643) حساب
 - بلغت حسابات التوطين (1,861,129) حساب
 - عدد اجهزة الصراف الالي (1,200) جهاز
 - عدد نقاط البيع (Pos) (5,884) نقطة
- المحور الثالث تحديات الصيرفة الالكترونية في العراق** واجه تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية العديد من المشاكل بعضها يخص المصارف والاخر يتعلق بافراد المجتمع الحاصلين على هذه الخدمات ويمكن التطرق لبعض هذه المشاكل
- 1- البنى التحتية التقنية ضعيفة لاغلب المصارف والتي ظهرت بصورة واضحة من خلال قلة اجهزة الصراف الالي للمصارف .
 - 2- ضعف شبكة الانترنت بشكل عام .
 - 3- عدم شمولية خدمات الصيرفة الالكترونية فاقترنت على توطين الرواتب ولم تشمل التخلي عن الطرق التقليدية في التعاملات اليومية للمواطنين بل بقت الاخيرة منافس قوي لها
 - 4- تكلفة الخدمات المصرفية الالكترونية مرتفعة وكما واضح من حجم الاستقطاعات من المبلغ الاجمالي للرواتب
 - 5- ويعد العامل الاكثر اهمية انخفاض ثقة العملاء بالخدمات المصرفية من خلال سحب الرواتب مباشرة عند تحويلها لبطاقات الالكترونية



6- انعدام الثقافة بالصيرفة الالكترونية بشكل خاص والصيرفة بشكلها التقليدي بشكل عام وعدم ثقة المواطنين بالمصارف والذي جعل اغلب الاموال يتم اكتنازها بعيد عن الجهاز المصرفي

المحور الرابع : تطور بعض مؤشرات البنوك التجارية في العراق

1- تطور حجم الودائع لدى البنوك التجارية في العراق * يشير ارتفاع قيمة الودائع المصرفية الى ارتفاع الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، اذاسهمت اجراءات البنوك في زيادة ثقة الجمهور بالنظام المصرفي والذي انعكس في قدرته على جذب الودائع من الجمهور ،فقد بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية في العراق ادنى مستوى لها في عام (2004) إذ بلغ حوالي (8,618) مليار دينار، ويرجع سبب ذلك الى الوضع الذي مر به العراق بعد تحول النظام السياسي ،الا ان اجراءات السياسة النقدية المتمثلة بالحفاظ على استقرار أسعار صرف الدينار العراقي من جهة، وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى ادت الى ارتفاع الايداعات لتصل في عام (2014) الى (74,071) مليار دينار ، ثم انخفضت بعد ذلك في عام (2015) لتصل الى (64,343) مليار دينار، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض حجم الودائع الجارية الى (46,309) مليار دينار بعد ان كانت عام (2014) (56,621) مليار دينار ، وقد شهد اجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في العراق في عامي (2018،2019) ارتفاعاً اذ وصلت الى(76,892،82,105) مليار دينار وبنسبة نمو (14.78%،6.77%) ، في حين بلغ اجمالي الودائع في عام2020 حوالي (84,922) مليار دينار عراقي. ويعود ارتفاع قيمة الودائع في الاعوام الاخيرة الى تسهيل وتبسيط الاجراءات المصرفية وانتشار الوعي المصرفي .

2- تطور الائتمان النقدي للبنوك التجارية في العراق بلغ اجمالي الائتمان النقدي (824) مليار دينار عراقي عام (2004)، ليرتفع في عام (2005) الى (1,717) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (108.37%) ، من جانب آخر شكلت نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص النسبة الاعلى من بقية القطاعات ، وفي عام (2009) بلغ اجمالي الائتمان النقدي (5,690) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (23.80%) لتتخف بمقدار (9.07-%) عن العام السابق الذي سجل فيه معدل نمو سنوي (32.87%)، وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وتأثيرها المباشر على القطاع المصرفي مما دفعت البنوك التجارية الى اتباع السياسة المتحفظة في منح الائتمان، ثم شهدت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

تحسناً وتوالت هذه الزيادة من عام (2010-2014) حيث بلغ (34,123) مليار دينار، ويرجع ذلك الى ان العراق شهد خلال هذه الفترة تحسناً نسبياً في نشاط معظم القطاعات الاقتصادية واستقرار أسعار النفط العالمية. وفي العام (2018) سجل الائتمان النقدي ارتفاعاً بنسبة (1.4%) عن العام السابق ليسجل (38,486) مليار دينار مقابل (37,952) مليار دينار عام (2017)، وسجل نهاية عام (2020) ارتفاعاً مقداره (18.46%) عن العام السابق ليصل الى (49,817) مليار دينار اذ ارتفع رصيد الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص عام (2020) ليسجل (25,866) محتلا المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي، كما ارتفع رصيد الائتمان الممنوح من قبل القطاع العام لهذا العام ليسجل (23,951) مليار دينار، وتعود الارتفاعات في الاعوام الاخيرة الى تطبيق اجراءات الرقمنة للبنوك التجارية وتبسيط وتعدد طرق حصول القطاع الخاص على الائتمان .

الاستنتاجات

- اتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الاجراءات لتهيئة البنى التحتية قبل التحول للتعامل بالصيرفة الالكترونية
- سعى البنك المركزي لشمول فئات واسعة من المجتمع بالخدمات المصرفية الالكترونية من خلال توظيف رواتب العديد من فئات المجتمع
- ارتفاع مؤشرات البنوك التجارية خلال فترة تطبيق اجراءات التحول الرقمي
- انخفاض الوعي المصرفي لاغلب المواطنين وانعدام ثقتهم في التعامل مع المصارف بشكل عام والصيرفة الالكترونية بشكل خاص
- ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للمواطنين

التوصيات

- نشر الوعي المصرفي بشكل اوسع والتعريف بالصيرفة الالكترونية من خلال الاعلانات والترويج لها في وسائل الاتصال المرئية والمسموعة
- العمل على تطبيق الخدمات المصرفية بشكل اوسع وتقليل الاعتماد على الطرق التقليدية
- تقليل تكاليف خدمات الصيرفة الالكترونية بشكل كبير

المصادر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكاميل العلوم الادارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

- 1- اديب قاسم شندي ، الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27، 2011، ص7 .
- 2- يوسف السعيدي ، البنوك الالكترونية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة البليدة ، ص ص228-229
- 3-التقرير الاقتصادي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص61.
- 4-التقرير الاقتصادي، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي 2020 ص69
- 5-التقرير الاقتصادي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2012 ص64 .
- 6-التقرير الاقتصادي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2012 ص64
- 7 -التقرير الاقتصادي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2020 ، ص70
- 8-التقرير الاقتصادي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2020
- 9-التقرير الاقتصادي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2014، ص 103 .
- 10- التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2020، ص 73.

*- البيانات مأخوذة من نشرات البنك المركزي العراقي لاعوام متفرقة .